تغليط العرب بين القبول والرفض

عمر بورنان*

الملخص :

مع أن كلام العرب حجة ، إلا أننا نجد في كتاب سيبويه مواضع كثيرة يحكم فيها على العرب بالغلط ، فاستنكر ذلك منه بعض العلماء ، ووافقه بعضهم ، وحتى نتبين الصواب في المسألة قمت بتتبع مصطلح =الغلط+ في الكتاب وتوصلت إلى ما يلي:

الغلط نوعان :

أ ـ غلط ناتج عن السهو يستدركه المتكلم أثناء كلامه ويصححه.

ب ـ غلط ناتج عن مخالفة القياس ، وهو يمس الجانبين: النحوي والصرفي ويكمن سبب هذا النوع من الغلط في أحد أمرين: إما المجاورة ، وإما التوهم.

ـ الغلط الناتج عن مخالفة القياس عبارة عن نوع من التداخل اللغوي.

ـ لا يعتبر الغلط لحنا ، لأنه ليس خاصا بفرد واحد.

ـ دراسة الغلط في النحو العربي هو دراسة للعمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم.

ـ قام العلماء بدراسة كلام العرب واستنبطوا قواعدهم استنادا إلى الأكثر استعمالا ، فكأنهم يطبقون منهجا إحصائيا.

وبعد أن بينت الفرق بين اللحن والغلط ، فلا إشكال في الحكم على بعض كلام العرب بالغلط ، ولا قدح لذلك في فصاحتهم.

Summary:

The language of the Arabs is justified ; however, we find in Kitab

* كلية الآداب واللغات ـ جامعة آكلي محند أولحاج ـ بالبويرة ـ

Sibawayh several cases where Arabs were considered at fault. Some scientists are against, others are for. To show who is right in this matter I studied the word error in al kitab and I deduced that:

1 / There are two types of errors:

A / Omission or error produced by the speaker can catch it and correct it.

B / Error generated by violation of measurement, it affects the syntax and morphology The cause of this error is either contiguity or illusion.

2 / The error produced by the violation measure is considered a linguistic interaction.

3 / The error is not considered a lack of expression, because it is not specific to one person.

4 / Study mistake in Arabic grammar is the study of mental processes made by the speaker.

5 / Scientists have studied the language of the Arabs. They deduced their rules based on the most widely used as they apply a statistical approach.

After showing the difference between the fault and the error expression, it follows that there is no problem judging error some Arabic words, and yet their language is eloquent.

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد: فإنه من المعلوم أن علماء العربية اجتهدوا لجمع اللغة صافية نقية حفاظا منهم على لغة القرآن الكريم ، فسلكوا لذلك منهجا صارما لئلا يدخل العربية ما ليس منها ، فاختاروا قبائلَ مشهودًا لها بالفصاحة ، موثوقا بلغتها لعدم مخالطتها العجم ، غير أن اللغة العربية واسعة لا يحيط بها إلا نبيّ(1) ، فعرفوا أنه لا يمكنهم بلوغ أقاصيها ، فلجاؤا إلى القياس على ما سمعوا ممن تُرْتضَى لُغَتهم ، وقالوا: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(2) ، وبذلك فتحوا بابا يُمكِّن العربية من التطور بأخذها من لغات أعجمية ما ليس فيها دون أن تجد حرجا في ذلك ، وشقُّوا السبيل أمام العربي ـ مهما كان عصره ـ للتعبير عن معان لم تعرفها العرب ، غير أن المقاييس

(1) أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، ط1. بيروت : 1414هـ ، 1993م ، مكتبة المعارف ، ص49 ، 50.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دط. مصر: دس ، ج1 ، دار الكتب المصرية ، ص357.

التي وضعها العلماء لا تنطبق انطباقا تاما على كلام العرب ، فقد تصدر من العربي كلمةٌ تشذ عن القياس ، فيُنْسَب ذلك العربي إلى الغلط وإن كان من أفصح القبائل!.

وقد صدر هذا الحكم من سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه ينسب الغلط إلى العرب ، فوافقه قوم ، وأنكر عليه آخرون ، فأردت في مقالي هذا ، أن أكشف عن معنى=الغلط+ عند اللغويين العرب ، وأنظر في مدى جواز نسبة الغلط إلى العرب الذين لم تؤخذ العربية إلا من كلامهم.

مفهوم الغلط عند اللغويين: يكثر في كتب النحاة القدامى استعمال مصطلحات دون تفسير المقصود منها ، وعلى المتأخرين استقراء النصوص ، واستخراج المعنى المراد ، أو اللجوء إلى المعنى اللغوي علَّه يكون دليلا إلى المعنى الاصطلاحي ، وذلك ما سألجأ إليه لتحديد مفهوم مصطلح=الغلط+.

جاء في اللسان :=الغلط: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه+(1) فمعنى الغلط هو جهل طريق الصواب ، والظاهر أن معناه غير مقيد باللغة ولكنه قد يتجاوزها ، لقول ابن منظور: =تعيا بالشيء+ غير أن الثعالبي حصره في الكلام فقال: =الغَلَتُ في الحسابِ كالغَلَطِ في الكلام+(2) ، ولعله من باب العام الذي خُصِّص ، وإذا كان هذا معناه ؛ فكيف يُنسب إلى العربي الذي لم تفسد لغته ، وإذا جاز في كلامه الغلط فكيف يعتبر حجة؟.

أ ـ أنواع الغلط : بلغ تواتر(3) La recurrence مصطلح=الغلط+ ومشتقاته في كتاب سيبويه خمسة عشر ، غير أنه لم يرد بمعنى واحد ولكنه جاء على معان مختلفة تمثلت فيما يلي:

أ -1- السهو: وهو أن ينطق المتكلم كلمة لا يقصدها وإنما يلفظها سهوا ، ويَتْبُتُ سهوه بتداركِه خطأَه وتصحيحِه(4) ، وهذا ما ورد في

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ط1. بيروت: 1428هـ ، 2008م ، دار الفكر ، ج3 ، مادة (غلط).
(2) أبو منصور عبد الملك الثعالبي ، فقه اللغة وأسرار العربية ، تعليق ياسين الأيوبي ، ط2. بيروت: 1420هـ ، 2000 م ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ص56.
(3) تواتر مصطلح في مدونة ما ، هو عدد المرات التي تكرر فيها ، نقول: تواتره خمسة ، إذا كرر خمس مرات.
(4) لو كان هذا النوع من الغلط في الكلام المكتوب لحذفه الكاتب ، ولا سبيل إلى حذفه من الكلام

سبعة مواضع من الكتاب كقوله: =... وإنما يجوز رأيت زيدا أباه ورأيت زيدا عمرا ، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا أو رأيت أبا زيد ، فغلط أو نسي ، ثم استدرك كلامه بعدُ+(1) فقوله : ثم استدرك كلامه دليل على أن المتكلم يدرك خطأه فور النطق بالكلمة أو الجملة فيعمد إلى تصحيح كلامه ، ومنه أيضا:=مررت برجل راكعٍ بل ساجدٍ إما غلط فاستدرك وإما نسي فذكر...+(2) فالمتكلم يريد أن يقول : مررت برجل ساجدٍ فسبقه لسانه فقال : مررت برجل راكعٍ ، ثم انتبه إلى خطئه فقال : بل ساجدٍ. ووردت نصوص شبيهة بهذا في الكتاب أغفلت ذكرها اختصارا(3).

أ.2. مخالفة القياس :

قد ينطق العربي الفصيح كلمة أو جملة مخالِفة للقواعد التي وضعها النحاة فينسبه النحاة إلى الغلط ، وينحصر هذا النوع من الغلط في قسمين اثنين:

ـ القسم الأول : في المستوى النحوي ، وغالبا ما يكون متعلقا بعلامة الإعراب وإنما يخالف العربي قياس النحاة لأحد سببين : السبب الأول : ما يسميه النحاة التوهم(4) ، وذلك أن يكون أمام المتكلم خياران لإنشاء كلام ما ، فينشئ نصفه بالخيار الأول ، وينشئ النصف الثاني بالخيار الثاني ، وهو نوع من التداخل يحدث على مستوى الذهن ، ومن ذلك قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون ، والقياس: إنهم أجمعين ذاهبون ، وإنما نطقت العرب الجملة الأولى بالرفع ، لأنها ناشئة من تداخل خيارين: الخيار الأول: إنهم

المنطوق فما على المتكلم إلا تدارك الخطإ وتصحيحه بالوسائل التي تتيحها اللغة.

(1) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1. بيروت : دس ، دار الجيل ، ج1 ، ص151 ، 152.

(2) نفسه ، ص430.

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص439. وج2 ، ص ، 341. وج3 ، ص87 ، 502. كما ذكر سيبويه مصطلح الغلط في قوله: =وأما الذِّكَر فإنهم كانوا يقلبونها في مُذَّكِر وشبهه ، فقلبوها هنا ، وقلبها شاذٌّ شبيهٌ بالغلط+ المصدر نفسه ، ج4 ، ص 477. فلم يعتَبره غلطا لذلك لم أتناوله بالدراسة. ومعنى قوله: أن مُذَّكِر أصلها مذتكر على وزن مفتعل ، ثم أدغمت الدال والتاء فأصبحتا دالا ، ولا يوجد هذا الداعي في الذِّكر حتى تُقلب ذاله دالا ، ولكن بعض العرب يظن أنه لما صلح جعلها دالا في مذتكر فإنه يصلح كذلك في الذكر ، ومع ذلك لم يعتبره سيبويه غلطا واكتفى بقوله: شبيه بالغلط ، في حين اعتبره ابن منظور غلطا. ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ج2 ، مادة (دكر).

(4) سنعالج ـ إن شاء الله ـ موضوع التوهم في بحث نبين فيه المستويات اللغوية التي يمسها.

أجمعين ذاهبون ، والخيار الثاني: هم أجمعون ذاهبون ، فلما حدث التداخل بين الخيارين قالوا : إنهم أجمعون ذاهبون ، قال سيبويه: =واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ؛ وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم(1) ، وإنما يقصد سيبويه بقوله: فيرى أنه قال: هم أن المتكلم أثناء إنشاء الجملة يتوهم أنه قال: هم أجمعون ذاهبون ، لذلك يكمل كلامه بما يناسب هذا التوهم ، ومثله قول زهير:

بَدَا لِيَ اني لست مُدرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا(2).

فكان أمام زهير خياران ، إما أن يقول : لست مدركا ما مضى ولا سابقا ، وإما أن يقول : لست بمدركِ ما مضى ولا سابقٍ ، ولكنه قسّم كلامه قسمين ، أخذ بالخيار الأول في بدايته ، ورجع إلى الخيار الثاني في نهايته ، فاعتبر سيبويه هذا الاستعمال لغة رديئة ونسبه إلى الغلط(3) ، والعجب في هذا ، أن هذه الطريقة في الكلام نطق بها القرآن الكريم ، قال سيبويه:=وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ×فأصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِين÷ [المنافقون : 10] فقال : هذا كقول زهير(4) :

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا+ (5).

غير أن بعض العلماء(6) لم يوافقوا سيبويه على تغليط زهير ، لذلك قال ابن مالك : =وهذا غير مرضي منه رحمه الله ، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من

(1) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص155.
(2) نفسه ، ج4 ، ص160.
(3) ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، 160.
(4) كان كقول زهير ، لأن تقدير الكلام في الآية : إن أخرتني أصدقْ وأكن من الصالحين ، إنما جاء الفعل =أصدق+ منصوبا لأنه معطوف على ما قبله ، وجاء =أكن+ مجزوما حملا على المعنى . ينظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دط. بيروت : دس ، دار الكتب العلمية ، ج2 ، ص262.
(5) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، المصدر السابق ، ج3 ، ص100.
(6) قلت :=بعض العلماء+ لأن بعضهم موافق سيبويه كل الموافقة ، نذكر منهم ابن الأنباري فقد قال: =وأما ما حكوه عن بعض العرب =إنك وزيد ذاهبان+ فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه+ كمال الدين أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4. مصر: 1380هـ ، 1961م ، مطبعة السعادة ، ج1 ، ص191.

كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا+(1) ، ولكن سيبويه لا يخفى عليه هذا ، ولا ينسب اللحن إلى أسلوب نطق به القرآن ، وإنما الإشكال في المصطلح ، فليس المقصود بالغلط الخطأ ، ولكن المقصود به الخروج عن المبادئ التي وضعها النحاة التي تحصر الكلام في أنماط محددة ، غير أن المتكلم ينطق بما تمليه عليه ملكته اللغوية ، في حين لا يُطلق النحاة العنان للغة بل يحاصرونها بقواعد علمية ، لذلك قال ابن جني في=باب في أغلاط العرب+:=كان أبو علي ـ رحمه الله يُرى وجه ذلك ، ويقول : إنما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد . هذا معنى قوله ، وإن لم يكن صريح لفظه+(2) ، وثمة فائدة ذات بال في قوله : =استهواهم+ ذلك أن المتكلم قد يجنح إلى السهولة أو يفر من التكرار أو يجذبه نوع من محسنات الكلام ، فيخرج عما اعتاده من قواعد وأصول ، فليست اللغة شيئا جامدا ولا أمةً للمعاني دونما سواها ، فإن هو فعل ذلك قال النحاة: هذا غلط؛ أي هذا عدول عن القواعد النحوية .

والسبب الثاني : الجوار أو المجاورة ، وهو أن تتبع كلمة جارتها في الإعراب(3) ، والقياس يقضي بغير ذلك ، وأشهر مثال يتداوله النحاة هو قول العرب : =هذا جحرُ ضبٍ خربٍ+ ولا يؤثر الجوار إلا إذا كانت

(1) أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط1. الجيزة: 1410هـ ، 1990م ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ج2 ، ص52.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص273.

(3) في الحقيقة إن المجاورة لا تتوقف عند علامات الإعراب ، ولكنها تتجاوزها إلى مستويات لغوية أخرى كالمستوى التركيبي كقول الشاعر: علفتها تبنا وماء باردا ، وكقول الآخر: وزجَّجن الحواجب والعيونا. ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص431 ، 432.
فلولا مجاورة =ماء+ لـ =تبنا+ لما استقام تركيبه مع =علفتها+ وكذلك الأمر بالنسبة لـ =زجَّجن+ و=العيونا+ وهذه الظاهرة ناتجة عن مجاورة الألفاظ بعضها بعضا ، وإن كان علماء العربية يسمونها الحمل على المعنى والأمر نفسه بالنسبة للمستوى الصرفي ، فقد تتأثر لفظة ببنية جارتها نحو ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : =ارجِعْنَ مأزورات غيرَ مَأجورات+. أبو منصور عبد الملك الثعالبي ، فقه اللغة وأسرار العربية ، ص360 وإنما اقتصرت على تأثر علامات الإعراب بالمجاورة دون بقية المستويات لأن النحاة لا يعتبرون تأثير المجاورة في التركيب وفي بنية الكلمة غلطا ، كما فعلوا في قضية الإعراب.

الكلمتان المتجاورتان متطابقتين من حيث العدد والجنس ، قال سيبويه : =ومع هذا أنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ نحو قولهم : بهم وبدارِهم وما أشبه هذا ... وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخِر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جحرة ضباب خربةٍ لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة ، فغلطوا+(1) ، وواضح ما في قول المتكلم :=هذا جحرُ ضبٍ خربٌ+(بالرفع) من الثقل والجفاء مع أنه هو القياس ، وأضيف شيئا قد لا يذكره النحاة في تعليلهم لسبب الغلط ـ وهو انتهاء كل من=ضب+و=خرب+ بالباء ، فلما اتفقا في الحرف الأخير وأتبعوه حركة الإعراب كان له وقع موسيقي في الأذن ، ولك أن تقارن بين : جحرٌ خربٌ ، وضبٌ خربٌ ، أيهما تستحسنه الأذن. فلما انضاف هذا إلى ما قاله النحاة تسامح العرب في الخروج عن القياس.

القسم الثاني : في المستوى الصرفي ، قد يخرج العربي عن المقاييس الصرفية في حالات معدودات كأن يقلب الألف التي أصلها واو ياءً ، فيقول في تصغير=ناب+: =نويب+والمعروف عند اللغويين وما عليه أكثر العرب =نُيَيْبٌ+(2) لأن أصل ألف=ناب+ياء ، قال سيبويه : =ومن العرب من يقول في نابٍ : نويبٌ ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلطٌ منهم+(3) وإنما حدث هذا الغلط ـ حسب سيبويه ـ لكثرة الألف التي أصلها واو إذا كانت عينا ، نحو: باب ، ودار ، وعام وغيرها.

ولما استعمل النحاة قواعدهم ووجدوا أن أصل ألف=ناب+ ياء ، ما يعني أن تصغير=ناب+=نيبب+ لا =نويب+ ووجدوا بعض العرب لا يبالون بأصل الألف ولكنهم يتكلمون بما تمليه عليهم سليقتهم ، نسبوهم إلى الغلط مع أن لغتهم هي الحُجّة(4).

(1) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص430 -437.
(2) ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ج1 ، مادة (نيب).
(3) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، المصدر السابق ، ج3 ، ص462.
(4) بعد أن تبادلت الحديث مع الأستاذ رابح العربي حول هذا الموضوع أفادني فائدة لا بأس أن أثبتها هنا ، خاصة وأن النحاة لا يشيرون إليها ، وهي أن العرب جنحت بسليقتها إلى الخفة عند تصغيرها =ناب+ على =نُوَيب+ إذ رأت أن تتبع الواو ياءً أيسر لها من أن تتبع الياء ياءً ، وهذا رأي متقبل يمكن القول به.

ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك ، حتى رأوا قواعدهم موافقة كلامَ أكثر العرب ، ولو كانت نيتهم محاكمة كلام العرب بقواعدهم التي اخترعوها ، وردِّهم قسرا إلى أسسهم التي وضعوها ، لغضوا الطرف عما يخالفهم ، ولما أخبرونا بما يناقض نحوهم وصرفهم ، كما يفعل الخصم حيال حجج خصمه ، ولكنهم ـ والحمد لله ـ لم يكن ذاك هدفهم ، ولم يكن لهم غرض غير وصف كلام العرب واستنباط أحكامه لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وهذا أوضح وأشهر من أن يذكر.

ومن المواضع التي خالفت فيها العرب ما قرره النحاة والصرفيون ، صياغة فعل الأمر من الفعل المنقوص ، قال سيبويه: =وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ ، فيكسرون العين ، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ، إذ كانت آخِرَ شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا ردِّ يا فتى. وهذه لغةٌ رديئة ، وإنما هو غلطٌ+(1) ، ويبرر سيبويه سبب غلط العرب بالتوهم كما أشرت سابقا ، ولكن هذه الحالة مختلفة تماما عن بيت زهير ، لأن الخيارين اللذين حدث بينهما التداخل في بيت زهير مستعملان ، وكان بإمكان الشاعر ـ لولا الوزن ـ استعمال أيهما شاء ، ولكن كسر العين من=ادعِه+ ناتج عن خيار ترفضه اللغة العربية وهو غير مستعمل أصلا ، فكأن المتكلم أراد أن يقول: ادْعْ ، بتسكين الدال والعين ، غير أن العربية لا تقبل تتابع ساكنين فلجأ إلى خيار ثان وهو كسر العين ، وحسب النحاة فإن هذه العملية الذهنية التي قام بها المتكلم ليست سليمة ، لأن الجزم في الفعل المنقوص لا يكون بالسكون ولكنه يكون بحذف حرف العلة ، وعليه فلا وجود لتتابع ساكنين ، والنتيجة ألا داعي لكسر العين.

هذا التحليل الذي قام به سيبويه دليل على سعة مجال النحو العربي ، فلم يتوقف عند ما هو مستعمل ولا عند ما يجب استعماله ، ولكنه تجاوز ذلك إلى دراسة العمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم ، ويبين قدرته على تمثل الأنماط اللغوية ، إلا أنه أحيانا تتشابه عليه بعض الحالات فيُلحِق حالةً بما ليس مثلها ، وهذا ما قاله ابن جني صراحة : =إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ،

(1) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص160.

ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد+(1) ، **ولو درسنا هذه الظاهرة حق الدراسة لوجدنا أنها سبب من أسباب التطور اللغوي**.

وقد يتداخل ميزانان صرفيان عند جمع كلمة كأن يعتقد المتكلم أن وزن=مُصيبة+=فَعِيلة+ فيجمعها على مصائب ، قال سيبويه:=فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبةً فعيلةٌ وإنما هي مُفْعِلةٌ. وقد قالوا: مَصَاوِب(2) والمسألة تعود كذلك إلى ذهن المتكلم ، إذ أمامه قاعدتان كما هو مبين فيما يلي:

القاعدة الأولى: فعيلة جمعها فعائل.

القاعدة الثانية : مُفْعِلة جمعها مَفَاعل.

فعندما يريد المتكلم جمع كلمة مصيبة يعتقد أنها على وزن فعيلة فتنتج قاعدة ثالثة وهي :

القاعدة الثالثة : فعيلة جمعها مفاعل(3).

لكن النحاة لا يعترفون بالقاعدة الثالثة ، ويعتبرونها غلطا أحدثه المتكلم ، لخلطه بين القاعدتين الأولى والثانية ، ولكن السؤال الذي تجب الإجابة عنه: أليس من كلام هذا المتكلم الذي يحكم على كلامه بالغلط أخذت بقية القواعد؟

والجواب عن هذا السؤال يحتاج نوعا من إعمال الفكر ، حتى لا نتهم النحاة بفرض قواعدهم على المتكلم الفصيح ، أو نعتقد أنهم يأخذون ما يعجبهم ويتركون ما يستنكرون ، ولمعرفة سر المسألة ما علينا إلا الرجوع إلى النصوص التي ذكرتها في عنصر مخالفة القياس ، وننظر

(1) أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص273.
(2) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص356.
(3) لو لم تكتمل اللغة العربية بنزول القرآن الكريم ، لأصبحت القاعدة الثالثة قياسا يؤخذ به ، لاسيما إذا كثرت الألفاظ التي تحققها ، وهذا ما يذكرنا بقول ابن جني: =ويجوز أيضا أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول= أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص29. وإني أرى أن هذا هو الصواب ولا صواب غيره للإجابة عن الإشكال الذي ناقشه ابن جني في =باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط+ وإنما جزمت القول بذلك؛ لأننا نرى كيف كان القياس وكيف خرج عنه بعض العرب إلى قياس جديد ، والمتوقع أن هذا القياس الجديد سيُورَّث لمن بعدهم ، وبهذه السنة اللسانية تصبح اللغة لغات ، وذلك ما كان يخشاه النحاة رحمهم الله .

فيها ، فإننا نجد سيبويه يقول في:

ـ النص الأول : =واعلم أن ناسا من العرب يغلطون+.

ـ النص الثاني : =لايقولون إلا هذان جحرا ضب خربان+.

ـ النص الثالث : =ومن العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ ، فيجيء بالواو+.

ـ النص الرابع : =وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ ، فيكسرون العين+.

ـ النص الخامس : =وقد قالوا : مَصَاوِب+.

فقوله : =ناسا من العرب+ ، ومن العرب من يقول ، =وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون يدل على أن النحاة ينظرون في مدونة ، فيضعون القواعد حسب الأكثر استعمالا+(1) ، وهذا الذي أشار إليه سيبويه وسماه غلطا تتحقق فيه صفتان: الصفة الأولى: ليس كلام أكثر العرب أو بعبارة أخرى=قليل الاستعمال+ والصفة الثانية : مخالف للمعهود من كلام العرب.

فإن كان كثير الاستعمال ومخالفا للقياس ، فإن حجة النحاة أن العرب استعملوا ما هو موافق للقياس وهذه حجة سيبويه في قوله:=لايقولون إلا هذان جحرا ضب خربان+وقوله : =وقد قالوا: مَصَاوِب+.

ب ـ الفرق بين الغلط واللحن :

ولا بد من الإجابة عن سؤال يبدو أنه يتبادر إلى ذهن كل من يقرأ أو يناقش موضوع الغلط ، ألا وهو: هل يعتبر الغلط لحنا ؟من المعلومات البديهية المعروفة أن اللحن لم يظهر في اللغة العربية إلا بعد فترة من نزول القرآن الكريم وذلك بسبب إسلام الأعاجم واختلاطهم بالعرب ، أمّا الغلط فقد أشرنا إلى وجوده قبل ذلك ، إذ ذكر العلماء قولا لزهير (ت615 م) واعتبروه غلطا.

وإن كان هذا الذي ذكرته ليس جوابا ولكنه ـ على الأقل ـ منطلق أنطلق منه لأبحث عن الفرق بين اللحن والغلط ، ولا شك أن اللحن

(1) لأن معنى =من+ المذكورة في النصوص الثلاثة التبعيض ، وذلك كقوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ) (البقرة : 08).

يُقْصد به الخطأ ولكنه يتميز عن الغلط بأمرين اثنين:

ـ الأمر الأول : يقع فيه شخص واحد من جماعة تتكلم لغة واحدة ، تلك الجماعة لا تتكلم بما لحن فيه ذلك الشخص ، أمّا الغلط فإنه يمثل طريقة استعمال جماعة لغوية ما لكلمة ما أو لجملة ما ، كاتفاق جماعة لغوية على كلمة بها قلب مكاني.

ـ والأمر الثاني : لا يقتصر الأمر على عدم موافقة الجماعة الفردَ على لحنه ، ولكنه هو شخصيا لا يستقر عليه ، لأنه لم ينطقه عن سليقة ، ولكنه وقع فيه لجهله باللغة العربية.

خاتمة:

نصل في نهاية هذا المقال إلى تلخيص نتائجه في نقاط مختصرة ، تكون عونا لذاكرة القارئ وهي :

ـ الغلط عند النحاة نوعان : النوع الأول ناتج عن السهو ، وهذا النوع يستدركه المتكلم في حينه ، والنوع الثاني : يحدث بمخالفة القياس إما للمجاورة وإما لتداخل استعمالين أو قاعدتين.

ـ يمكن اعتبار الغلط الذي هو من النوع الثاني تداخلا لغويا ، وفي الوقت نفسه يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر التطور اللغوي.

ـ رفض بعض اللغويين القدماء نسبة الغلط إلى الفصحاء من العرب ، وقد ذكرت قول ابن مالك ، كما رفضه بعض المحدثين نذكر منهم أحمد مكي[1].

ـ لا يمكن مؤاخذة النحاة على تغليطهم العرب الفصحاء ، لأنهم يرجعون إلى المشهور من كلام العرب ، كما أنهم لا يقصدون به نفي الفصاحة عنهم ، ولكنهم يقصدون مخالفتهم القياس كما أسلفت ، فهو إذن مصطلح إجرائي ، ناتج عن تمييز النحاة بين المطرد والشاذ ، وبين المشهور والنادر ، فكأنهم كانوا يعتمدون منهجا إحصائيا وإن لم يلتزموا كلّ إجراءاته.

ليس الغلط لحنا ، لأنه طريقة استعمال جماعة للغة ما ، أمّا اللحن

(1) ينظر: إبراهيم بن حسين بن علي صُنْبع ، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء الحسين بن عبد الله العُكبري ، رسالة ماجستير ، إشراف غنيم بن غانم بن عبد الكريم الينبعاوي ، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ، 1420هـ ، 1999م ، ص183.

فهو استعمال فرد واحد ولا تقره الجماعة عليه.

قائمة المراجع:

1- ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4. مصر: 1380هـ ، 1961م ، مطبعة السعادة.

2 - ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دط. مصر: دس ، دار الكتب المصرية.

3 - ابن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، ط1. بيروت : 1414هـ ، 1993م ، مكتبة المعارف.

4 - ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين ، شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط1. الجيزة : 1410هـ ، 1990م ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

5 - ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ط1. بيروت: 1428هـ ، 2008م ، دار الفكر.

6 - الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك ، فقه اللغة وأسرار العربية ، تعليق ياسين الأيوبي ، ط2. بيروت: 1420هـ ، 2000م ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

7 - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1. بيروت: دس ، دار الجيل.

8 - صُنْبع ، إبراهيم بن حسين بن علي ، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء الحسين بن عبد الله العُكبري ، رسالة ماجستير ، إشراف غنيم بن غانم بن عبد الكريم الينبعاوي ، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ، 1420هـ ، 1999م.

9 - العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دط. بيروت: دس ، دار الكتب العلمية.